



A member of **LAFARGE**

**الاسمنت
الأردنية**

الرقم : 63 /1/13

التاريخ : 2007/11/27

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين

الموضوع: الإفصاح

DISCLOSURE - JOCM - 27/11/2007

تحية طيبة وبعد ،،،

بالإشارة لتعليمات إفصاح الشركات وتعديلاتها الصادرة بالاستناد إلى قانون الأوراق المالية رقم 76 لسنة 2002 ، نغدو شاكرين لكم بالاطلاع على بيان الشركة المتعلق بالإضراب المنفذ من قبل بعضا من العاملين لديها والذي أدى إلى توقف خطوط الإنتاج والتسليم في مصنعي الفحيص والرشا دية ، علما بأننا على أتم الاستعداد بالإجابة عن كافة استفساراتكم بهذا الخصوص .

شاكرين لكم حسن تعاونكم،،،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

المدير العام
رشيد بن خلف

١٥

هيئة الأوراق المالية
الدائرة الإدارية
الديوان
٢٧ تمهيدية ٢٠٠٧
الرقم التسلسلي ١٨٦٩٦
رقم الملف
الجهة المختصة



بيان صادر عن الاسمنت الأردنية

التاريخ 2007/11/26

وقعت إدارة شركة الاسمنت الاردنية من جانب واحد اتفاقية التسوية ، اثر تراجع نقابة العاملين فسي البناء عن التوقيع الذي كان مقرراً صباح هذا اليوم بعد اتفاق كافة الاطراف على ذلك خلال الاجتماع المطول الذي عقد ليلة أمس في وزارة العمل تحت رعاية أمين عام الوزارة ورئيس الاتحاد العام للنقابات العمالية.

وكان الاجتماع الذي عقد في وزارة العمل يوم أمس قد أسفر عن الاتفاق على اتفاقية التسوية وتضمنت إقرار زيادة رواتب مقدارها (30) ديناراً ، بالإضافة إلى الزيادة السنوية التلقائية التي تصل في المتوسط الى (27) دينار، أي بمعدل متوسط زيادة لهذا العام بلغت (57) ديناراً، وهو ما يشكل نسبة تفوق بكثير معدلات التضخم.

كما تم الاتفاق على تعديل حصة الموظفين (البونص) والبالغة (4%) من الأرباح الصافية بعد خصم الضرائب والمخصصات بزيادة مقدارها (0.5%) (وقيمتها هذا العام 250 ألف دينار أردني) لتصبح (4.5%)، وزيادة قرض الاسكان بمبلغ (2000) دينار، وزيادة عدد المستفيدين الى 120 شخصاً سنوياً، بالإضافة الى عدد من البنود الأخرى.

وبالرغم من كون الإضراب الذي هددت به النقابة غير قانوني حسب المادة 134 من قانون العمل، فقد قام عدد من العاملين في الشركة بتنفيذه فعلياً وتوقيف خطوط الإنتاج والتسليم في مصنعي الفحيص والرشادية.

وكانت سلسلة من اللقاءات قد عقدت سابقاً مع ممثلي النقابة، تم خلالها شرح اوضاع الشركة وظروفها الصعبة ومجموعة التحديات التي تواجهها مستقبلاً، كانشاء مصانع وشركات اسمنت جديدة قريباً ، والانخفاض الكبير في أرباحها هذا العام ، وارتفاع تكاليف الطاقة.

وتُعرب إدارة الشركة عن أسفها واعتذارها الشديدين لشركائها الذين تضرروا وبخاصة زبائنهم وأفراد مجتمعها المحلي جراء الاضراب، حيث حاولت الشركة جاهدة تجنب الوصول الى هذه المرحلة.

وتؤكد إدارة الشركة ضرورة تعاون جميع الجهات المعنية لما فيه مستقبل هذه الشركة الوطنية ومصلحتها التي هي ذاتها مصلحة الموظفين والمساهمين ولتعزيز مناخ الاستثمار في المملكة.

وأهابت الشركة منذ يوم أمس بجميع العاملين العودة عن الاضراب غير القانوني والشروع بمباشرة أعمالهم المعتادة صوناً لمصلحة شركتهم وتقديراً للمصلحة الوطنية.

*** انتهى ***